

366594 رقم القيد :
 22-09-1435 تاريخ القيد :
 المرقفات :
 تاريخ الصادر :
 38761 رقم المراسلة :
 21-09-1435 تاريخ المراسلة :



وزارة الصحة
Ministry of Health

مذكرة داخلية

المملكة العربية السعودية .
وزارة الصحة
مكتب الوزير

مستوى السرية : عادي
وارد من : الديوان الملكي
ال موضوع : صورة من قرار مجلس الوزراء رقم (366) الخاصى بالموافقة على نظام الرعاية الصحية النفسية

<input type="checkbox"/> سري للغاية <input type="checkbox"/> عاجل جداً <input type="checkbox"/> عاجل <input type="checkbox"/> التأهب للشئون الصحية <input type="checkbox"/> المشرف العام التنفيذي على المؤسسة العامة لمستشفى الملك فصل التخصصي ومركز الأبحاث <input type="checkbox"/> مدير عام ادارة العلاقات والاعلام والتوعية الصحية <input type="checkbox"/> مدير عام المكتب <input type="checkbox"/> رئيس لجنة شكاوى ونظمات المواطن <input type="checkbox"/> وكيل الوزارة للتخطيط وأقصاديات الصحة <input type="checkbox"/> وكيل الوزارة للامداد والشؤون الهندسية <input type="checkbox"/> وكيل الوزارة المساعد							
المستشارون : <input type="checkbox"/> المشرف العام على ادارة المتابعة و المراجعة الداخلية ومراقبة المخزون <input type="checkbox"/> المشرف العام على ادارة تقنية المعلومات والاتصالات <input type="checkbox"/> المستشار							
<input type="checkbox"/> مدير عام الشؤون الادارية والمالية <input type="checkbox"/> مدير عام ادارة الطوارئ الصحية <input type="checkbox"/> مدير عام ادارة العلاقات الدولية <input type="checkbox"/> مدير عام ادارة العلاقات العامة							
المحالس والهئاب : <input type="checkbox"/> أمين عام مجلس الضمان الصحي التعاوني <input type="checkbox"/> أمين عام مجلس أبناء الهيئة السعودية للتخصصات الصحية							
<input type="checkbox"/> محالس الوزارة : <input type="checkbox"/> أمين عام مجلس الاستشاري <input type="checkbox"/> أمين عام مجلس التنفيذى <input type="checkbox"/> المدير العام التنفيذي لمدينة الملك فهد الطبية <input type="checkbox"/> المدير العام التنفيذي لمستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام <input type="checkbox"/> المدير العام التنفيذي لمدينة الملك خالد التخصصي للعوون <input type="checkbox"/> المشرف العام على مدينة الملك سعود الطبية بارياض							
أرجو إكمال ما يلى : <table style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <td style="width: 33%; text-align: center; padding-bottom: 5px;"> <input type="checkbox"/> للمتابعة <input type="checkbox"/> للتحقيق <input type="checkbox"/> للحفظ <input type="checkbox"/> الحال لما سبق لكم برقم التاريخ / / ١٤٢٩ </td> <td style="width: 33%; text-align: center; padding-bottom: 5px;"> <input type="checkbox"/> للدراسة <input type="checkbox"/> للاعتماد <input type="checkbox"/> للتحفظ <input type="checkbox"/> للتحريم </td> <td style="width: 33%; text-align: center; padding-bottom: 5px;"> <input type="checkbox"/> للأفادة وابداء الرأي <input type="checkbox"/> للتحقيق والأفادة <input type="checkbox"/> للإطلاع على الملاحظات <input type="checkbox"/> للنظام </td> </tr> <tr> <td colspan="3" style="text-align: center; padding-top: 5px;"> <input type="checkbox"/> للمقاضاة (المحضورية) (الهاتمية) </td> </tr> </table> <p style="text-align: right;">السرج : <i>[Signature]</i></p> <p style="text-align: right;">.....</p> <p style="text-align: right;">.....</p> <p style="text-align: right;">.....</p>		<input type="checkbox"/> للمتابعة <input type="checkbox"/> للتحقيق <input type="checkbox"/> للحفظ <input type="checkbox"/> الحال لما سبق لكم برقم التاريخ / / ١٤٢٩	<input type="checkbox"/> للدراسة <input type="checkbox"/> للاعتماد <input type="checkbox"/> للتحفظ <input type="checkbox"/> للتحريم	<input type="checkbox"/> للأفادة وابداء الرأي <input type="checkbox"/> للتحقيق والأفادة <input type="checkbox"/> للإطلاع على الملاحظات <input type="checkbox"/> للنظام	<input type="checkbox"/> للمقاضاة (المحضورية) (الهاتمية)		
<input type="checkbox"/> للمتابعة <input type="checkbox"/> للتحقيق <input type="checkbox"/> للحفظ <input type="checkbox"/> الحال لما سبق لكم برقم التاريخ / / ١٤٢٩	<input type="checkbox"/> للدراسة <input type="checkbox"/> للاعتماد <input type="checkbox"/> للتحفظ <input type="checkbox"/> للتحريم	<input type="checkbox"/> للأفادة وابداء الرأي <input type="checkbox"/> للتحقيق والأفادة <input type="checkbox"/> للإطلاع على الملاحظات <input type="checkbox"/> للنظام					
<input type="checkbox"/> للمقاضاة (المحضورية) (الهاتمية)							
وزير الصحة المكلف <i>[Signature]</i> عادل بن محمد فقيه							



برقية

حفظه الله

صاحب المعالي وزير الصحة بالنيابة
نسخة لـ وزارة الدفاع
نسخة لـ وزارة الحرس الوطني
نسخة لـ وزارة الداخلية
نسخة للرئاسة العامة لرعاية الشباب
نسخة لمجلس الشورى
نسخة لـ وزارة التعليم العالي
نسخة لـ وزارة البترول والثروة المعدنية
نسخة لـ وزارة المالية
نسخة لـ وزارة الشؤون الاجتماعية
نسخة لـ وزارة العدل
نسخة لـ وزارة الثقافة والإعلام
نسخة لـ وزارة العمل
نسخة لـ وزارة الاقتصاد والتخطيط
نسخة لـ وزارة الخدمة المدنية
نسخة لـ وزارة التجارة والصناعة
نسخة لـ ديوان المراقبة العامة
نسخة للأمانة العامة لمجلس الوزراء
نسخة لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء
نسخة لهيئة حقوق الإنسان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:
أبعث لمعاليكم ما يلي:

أولاً: صورة من قرار مجلس الوزراء رقم (٣٦٦) بتاريخ ١٤٣٥/٩/١٠ مـ القاضي
بالموافقة على نظام الرعاية الصحية النفسية، بالصيغة المرافقة للقرار.
ثانياً: صورة من المرسوم الملكي رقم (٥٦) (م) بتاريخ ١٤٣٥/٩/٢٠ مـ الصادر
بالمصادقة على ذلك.

وأمل إكمال اللازم بمحبه.. وتقبلوا تحياتي وتقديرني.

رئيس ديوان الملكي
والسكرتير الخاص لخادم الحرمين الشريفين

خالد بن عبدالعزيز التويجري

مكتب معالي الوزير
القيد: ٣٦٦٥٩٤
التاريخ: ١٤٣٥-٠٩-٢٢
مرفقات: وزارة



بيان المرسوم الملكي



الرقم: م/٥٦
التاريخ: ٢٠/٩/١٤٣٥

بعون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/١)

بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (١٣/١)

بتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ.

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى، الصادر بالأمر الملكي

رقم (٩١/١) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على قراري مجلس الشورى رقم (٦١/٧٥) بتاريخ ١٤٣٢/١٢/٢٤هـ، ورقم

(١٨/٣٤) بتاريخ ١٤٣٤/٦/١٢هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٦٦) بتاريخ ١٤٣٥/٩/١٠هـ.

رسمنا بما هو آت:

ولاً : الموافقة على نظام الرعاية الصحية النفسية، بالصيغة المرفقة.

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية

المستقلة - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

عبدالله بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمَلِكُ الْأَنْعَمُ بْنُ الصَّاحِبِ الْأَبِي
مَجَلسُ الْوُزَراءِ
الْإِمَامُ الْعَافِي



قرار رقم : (٣٦٦)
وتاريخ : ١٤٣٥/٩/١٠ هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم ٢٩٥٣٦ وتاريخ ٢٩٥٣٦ و٢٩٥٣٦ هـ ، المشتملة على خطاب وزارة الصحة رقم ١٤٢٤٢/١١ و تاريخ ١٤٢٨/٩ هـ ، في شأن مشروع نظام الرعاية الصحية النفسية .

وبعد الاطلاع على مشروع النظام المشار إليه .

وبعد الاطلاع على المحاضر رقم (٤٩٠) وتاريخ ١٤٢٩/١١ هـ ، ورقم (٤٦٠) وتاريخ ١٤٣٣/٨ هـ ، ورقم (٥٨) وتاريخ ١٤٣٥/١٨ هـ ، ورقم (٣٧٥) وتاريخ ١٤٣٥/٦ هـ ، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٦١/٧٥) وتاريخ ١٤٢٢/١٢/٢٤ هـ ، ورقم (٦١٤) وتاريخ ١٤٣٤/٦/١٢ هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٦١٤) وتاريخ ١٤٣٥/٦/٢٩ هـ .

يقرر

الموافقة على نظام الرعاية الصحية النفسية ، بالصيغة المرفقة .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك ، صيغته مرافقة لهذا .

نائب رئيس مجلس الوزراء

ٍبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرقم : / /
التاريخ : ١٤٢٥
المرفات :



المَسْلَكُ الْعَرَبِيُّ الْمُسْعُودُ
هُبُوكِ الْجَبَرِ بِجَلَسِ الْوَزَاعِ

نظام الرعاية الصحية النفسية

المادة الأولى: تعريفات:

يقصد بالالفاظ والعبارات الآتية - أينما وردت في هذا النظام - المعانى المبينة أمامها،
ما لم يقتضى السياق خلاف ذلك:

الرعاية الصحية النفسية: فرع من الصحة العامة يعنى بالخدمات النفسية الوقائية والعلاجية
والتأميمية.

النظام: نظام الرعاية الصحية النفسية.

اللائحة: اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

المنشأة العلاجية النفسية: هي المنشأة التي توافر فيها المواصفات الخاصة بالرعاية الصحية
النفسية، وتقدم الخدمات النفسية، من تشخيص وعلاج وتأهيل، أيًّا كان نوعها؛
مستقلة كانت أو ملحقة بمنشآت صحية أخرى في القطاعين العام والخاص.

الاضطراب النفسي: خلل في التفكير، أو المزاج، أو الإدراك، أو الذاكرة، أو القدرات العقلية
الآخر، بعضها أو كلها، ويكون شديداً إذا سبب خللاً في وظيفتين أو أكثر من

الوظائف الآتية:

أ- حسن التقدير، والقدرة على اتخاذ القرار.

ب- السلوك الإنساني السوي مقارنة بالعرف المحلي.

ج- تمييز الواقع، ومعرفة واستبصر الشخص بطبيعة مرضه، أو معرفة الأسباب التي
أدت إليه، وقوله للعلاج.

د- القيام بمتطلبات الحياة الأساسية.

ولا يشمل الاضطراب النفسي في هذا النظام من لديه مجرد تخلف عقلي أو
سلوك غير أخلاقي، أو تعاطي الكحول أو المخدرات والمؤثرات العقلية أو العقاقير أو
إدمانها.

المريض النفسي: من يعاني أو يشتبه أنه يعاني اضطراباً نفسياً.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمَسْلَكُ الْعَرَبِيُّ الْمُسْعُودِيُّ
هِيَلَيْلَةُ الْبَرَاءَةِ بِجَسِّ الْفَلَاغِ



الرقم :
التاريخ : / / ١٤٥٦
المرفات :

الطبيب النفسي: من يحمل شهادة التخصص في الطب النفسي، ورخص له بالممارسة من الجهة المختصة.

الأخصائي النفسي: من يحمل شهادة جامعية في تخصص علم النفس، ورخص له بالممارسة من الجهة المختصة.

الأخصائي الاجتماعي: من يحمل الشهادة الجامعية في تخصص الخدمة الاجتماعية، أو تخصص علم الاجتماع، ورخص له بالممارسة من صاحب الصلاحية.

المعرض النفسي: من يحمل شهادة البكالوريوس أو الدبلوم في التمريض، ورخص له بالممارسة من الجهة المختصة.

المرشد النفسي: من يحمل شهادة جامعية في تخصص الإرشاد النفسي، ورخص له بالممارسة من الجهة المختصة.

استشاري الطب النفسي: كل طبيب نفسي مرخص له من الجهة المختصة بالممارسة استشارياً في الطب النفسي.

أخصائي الطب النفسي: كل طبيب نفسي مرخص له من الجهة المختصة بالممارسة أخصائياً في الطب النفسي.

الطبيب المعالج: الطبيب المسؤول عن معاينة المريض النفسي في منشأة العلاج النفسي ومتابعة علاجه.

الولي: الشخص الذي يملك الولاية الشرعية على النفس.
دور ناقهي الأمراض النفسية: دور لإيواء المرضى النفسيين الذين تجاوزوا مدة العلاج المقررة في المنشأة العلاجية النفسية وهم لا يزالون بحاجة إلى خدمة الإيواء.

المادة الثانية: الأهداف:

يهدف هذا النظام إلى الآتي:

- ١- تنظيم وتعزيز الرعاية الصحية النفسية الازمة للمرضى النفسيين.
- ٢- حماية حقوق المرضى النفسيين، وحفظ كرامتهم وأسرهم والمجتمع.



بيان الخدمة

الرقم :
التاريخ : / / ١٤٢٥
المرفات :



المملكة العربية السعودية
هيئة التأمين على المرض

٣- وضع آلية معاملة المرضى النفسيين، وعلاجهم في المنشآت العلاجية النفسية.

المادة الثالثة: مجلس المراقبة العام للرعاية الصحية النفسية:

أ- يصدر وزير الصحة قراراً بتشكيل مجلس باسم "مجلس المراقبة العام للرعاية الصحية النفسية"، على النحو الآتي :

رئيساً

١- مستشار شرعي من وزارة العدل

عضوً ونائباً للرئيس

٢- مستشار من وزارة الداخلية

عضوً وأميناً للمجلس

٣- مدير عام الصحة النفسية في وزارة الصحة

عضوً

٤- ممثل من وزارة الشؤون الاجتماعية

عضوً

٥- مستشار نظامي من وزارة الصحة

عضوً

٦- عضو من هيئة حقوق الإنسان

عضوً

٧- ثلاثة من الأطباء الاستشاريين في الطب النفسي

أعضاء

من وزارة الصحة والجهات الطبية الأخرى

عضوً

٨- أخصائي نفسي

عضوً

٩- أخصائي اجتماعي

ويجوز للمجلس الاستعانت به من يراه من ذوي الخبرة والتخصص، دون أن يكون

له حق التصويت.

ب- مدة العضوية في المجلس أربع سنوات، ويجوز تجديدها لمدة أو لمدد مماثلة.

ج- يعين وزير الصحة السكرتارية الازمة لعمل المجلس، ويحدد مكافآت أعضائه وإجراءات عمله.

د- ترشح كل جهة العضو الذي يمثلها وعضو احتياطياً له، على لا تقل مرتب أعضاء المجلس عن (الثانية عشرة) أو ما يعادلها.

المادة الرابعة:

يختص مجلس المراقبة العام للرعاية الصحية النفسية بالآتي:



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرقم :
التاريخ : / /
الصفات :



المُتَّفِقُونَ عَلَى تَعْدِيَةِ الْمُحَمَّدِ
بِهِمْ سُبُّهُمْ الْجَبَرُونَ بِهِمْ جَلِيلُ الْوَزَارَةِ

- ١- اقتراح تطوير وتحسين الرعاية الصحية النفسية ورفعه إلى مجلس الخدمات الصحية.
- ٢- الإشراف العام على تطبيق أحكام هذا النظام، والتأكد من التزام المنشآت العلاجية النفسية في جميع القطاعات بما ورد فيه من أحكام، ومراقبتها، سواء من قبله أو عن طريق لجان تشكل للوقوف على جميع المنشآت العلاجية النفسية، وعلى المرضى النفسيين المنومين في جميع أقسامها، وفحص السجلات والتقارير والتأكد من مطابقتها للواقع، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أي مخالفة.
- ٣- إنشاء مجالس للمراقبة المحلية للرعاية الصحية النفسية في المناطق والمحافظات عند الحاجة.
- ٤- الإشراف على مجالس المراقبة المحلية للرعاية الصحية النفسية ومتابعة أعمالها.
- ٥- النظر في شؤون المرضى النفسيين وفي التقارير التي تحيلها إليه مجالس المراقبة المحلية للرعاية الصحية النفسية.
- ٦- النظر في التظلمات التي يقدمها المرضى، أو ذويهم، أو من يمثلهم، بعد استكمال التظلم أمام مجلس المراقبة المحلي للرعاية الصحية النفسية.
- ٧- تكوين لجان من أعضاء المجلس، أو من غيرهم من ذوي الخبرة أو الاختصاص؛ لمراجعة قرارات الدخول الإلزامي.
- ٨- أي اختصاص آخر يقره مجلس الوزراء.

المادة الخامسة:

- أ- يعقد المجلس اجتماعاته مرة - على الأقل - كل شهرين، أو بناء على طلب رئيس المجلس عند الحاجة.
- ب- يكون انعقاد المجلس نظامياً بحضور الرئيس أو نائبه، وثلثي الأعضاء على الأقل.
- ج- يكون اتخاذ القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات يرجع الجانب الذي صوت مع رئيس الاجتماع.



بيان الخدمة المدنية

المملكة العربية السعودية
هيئة الخدمة المدنية



الرقم :
التاريخ : / / ١٤٢٥
المرفات :

د- لا يجوز لرئيس المجلس، أو أي عضو من أعضائه؛ المشاركة أو المداولة في قرار يمس مريضاً له به صلة قرابة حتى الدرجة الرابعة.

هـ- يجب على المجلس البت في التظلمات التي يقدمها المرضى أو ذووهم أو من يمثلهم خلال مدة تحافظ على حقوق المريض، وتُحدَّد في اللائحة.

المادة السادسة: مجالس المراقبة المحلية للرعاية الصحية النفسية:

أ - يصدر وزير الصحة قرار تشكيل مجلس المراقبة المحلي للرعاية الصحية النفسية على النحو الآتي:

١- مستشار شرعى من وزارة العدل

عضوًأ ونائباً للرئيس

٣- طبيبان نفسيان على الأقل أحدهما بدرجة استشاري

٤- أخصائي نفسي

٥- أخصائي اجتماعي

٦- أحد مواطني المنطقة من المشهود لهم بالصلاح والحكمة يرشحه مجلس المراقبة العام

عضوًأ

ويجوز للمجلس الاستعانة بمن يراه من ذوي الخبرة أو التخصص، دون أن يكون

له حق التصويت.

ب - مدة العضوية في المجلس أربع سنوات، ويجوز تجديدها لمدة أو لمدد مماثلة.

ج- يعين وزير الصحة السكرتارية الالازمة لعمل المجلس، ويحدد مكافأة أعضائه وإجراءات

عمله.

د- ترشح كل جهة العضو الذي يمثلها وعضوًأ احتياطياً له، على ألا تقل مرتب أعضاء المجلس

عن (الثانية عشرة) أو ما يعادلها.

المادة السابعة:

يختص مجلس المراقبة المحلي للرعاية الصحية النفسية بالآتي:



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمُمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هُبَّةُ الْمُهَاجِرَاتِ وَجَلِيلُ الْوَزَارَةِ



الرقم :
التاريخ : / /
المرفات :

١- الإشراف على تطبيق أحكام هذا النظام، والتتأكد من التزام المنشآت العلاجية النفسية في جميع القطاعات التي تقع ضمن اختصاصه المحلي بما ورد فيه من أحكام، ومراقبتها، سواء من قبله، أو عن طريق لجان تشكل للوقوف على جميع المنشآت العلاجية النفسية، وعلى المرضى المنومين في جميع أقسامها، وفحص السجلات والتقارير والتتأكد من مطابقتها للواقع، واتخاذ الإجراءات الالزامية لتصحيح أي مخالفة، ورفع تقارير دورية عنها كل ستة أشهر إلى مجلس المراقبة العام للرعاية الصحية النفسية.

٢- النظر في تظلمات المرضى أو ذويهم أو من يمثلهم وفقاً لاحكام هذا النظام.

٣- الموافقة على إعطاء مريض الدخول الإلزامي علاجاً غير تقليدي، بناء على طلب الطبيب المعالج، موضحة فيه الاسباب والنتائج المتوقعة، وذلك إذا كان المريض غير قادر على تقديم موافقته، أو تعذر الاتصال بوليته.

٤- متابعة التقارير الواردة من المنشأة العلاجية النفسية، المتعلقة بحالات الدخول والعلاج الإلزامي.

٥- إلغاء قرار الدخول الإلزامي الصادر من المنشأة العلاجية النفسية إذا ظهرت أسباب لذلك يقدّرها المجلس، والنظر في حالة المرضى المنومين إلزامياً في المنشآت العلاجية النفسية لأكثر من ستة أشهر.

٦- ندب استشاري طب نفسي من خارج المنشأة العلاجية النفسية لفحص حالة المريض النفسية - عند الحاجة - وذلك خلال أسبوعين من تاريخ التظلم؛ ليت في المجلس.

٧- اقتراح تعيين من يتولى رعاية مصالح مريض الدخول الإلزامي فاقد الأهلية الذي ليس له ولد وذلك إلى أن يستعيد أهليته، ورفعه إلى المحكمة المختصة لاعتماده.

٨- استقبال بلاغات المنشآت العلاجية النفسية عن حالات الدخول الإلزامي ومتابعة هذه الحالات للنظر في استمرار بقائها في هذه المنشآت، والتتأكد من تتمتعها بالضمانات والحقوق المنصوص عليها في هذا النظام.





٩- أي مهمة أخرى يكلفه بها مجلس المراقبة العام للرعاية الصحية النفسية في ضوء أحكام هذا النظام.

المادة الثامنة: اجتماعات مجلس المراقبة المحلي للرعاية الصحية النفسية:

أ- تكون اجتماعات المجلس مرة كل (خمسة عشر) يوماً، أو بدعوة من رئيسه عند الحاجة.

ب- يكون انعقاد المجلس نظامياً بحضور الرئيس أو نائبه وثلثي الأعضاء على الأقل.

ج- يتخذ المجلس قراراته بأغلبية أعضائه الحاضرين، ويرجح الجانب الذي صوت معه رئيس

الاجتماع إذا تساوت الأصوات.

د- يقدم المجلس تقريراً دوريًّا كل سنة عن أعماله إلى مجلس المراقبة العام للرعاية الصحية النفسية.

هـ- لا يجوز لرئيس المجلس، أو أي عضو من أعضائه؛ المشاركة أو المداولة في قرار يمس مريضاً له به صلة قرابة حتى الدرجة الرابعة.

و- تكون إجابة المجلس على التظلمات التي يقدمها المرضى أو ذويهم أو من يمثلهم خلال مدة لا تتجاوز (واحداً وعشرين) يوم عمل من تاريخ ورود التظلم، وإذا لم يبيت في التظلم خلال تلك المدة؛ يجوز رفع التظلم إلى مجلس المراقبة العام للرعاية الصحية النفسية.

ز- إذا كان أحد أعضاء المجلس من الأطباء العاملين في المنشأة العلاجية النفسية المعروفة ضدهم التظلم، فيجب أن يندب لفحص المريض استشاري طب نفسي من غير العاملين في تلك المنشأة العلاجية النفسية، ويرفع الطبيب تقريراً إلى المجلس خلال أسبوعين من تاريخ تكليفه بذلك.

المادة التاسعة: حقوق المرضى النفسيين:

يتمتع المريض النفسي - بموجب هذا النظام - بالحقوق الآتية، وينوب عنه في المطالبة

بها وليه أو وكيله:





الرقم :
التاريخ : / / ١٤٥
المعرفات

المملكة العربية السعودية

١- تلقي العناية الواجبة في بيئة آمنة ونظيفة، والحصول على العلاج بحسب المعايير النوعية المتوفرة المتعارف عليها طبياً، واعطاوه الفرصة في المشاركة الفعلية والمستمرة في الخطة العلاجية، إذا كان قادراً على ذلك.

- احترام حقوق الفردية في محیط صحي وانسانی یصون کرامته، ويفی بااحتیاجاته الطبیة،
ويمکنه من تأدية التکالیف الشرعیة، ولا یجوز إدخاله في أي منشأة علاجیة نفسیة إلا وفق
أحكام هذا النظام.

- إعلامه بالتشخيص وسير الخطة العلاجية قبل البدء في العلاج، وإعلامه بمدى استجابته المتوقعة لها، والفوائد المرجوة منها، والمخاطر والأعراض الجانبية المحتملة، والبدائل العلاجية الممكنة، وأي تغيير يطرأ عليها قبل موافقته على العلاج، وعند الحاجة إلى نقله داخل المنشأة العلاجية النفسية أو خارجها فإن له الحق - أو لوليه إذا كان غير قادر على اتخاذ القرار - في معرفة ذلك وأسبابه.

٤- لا يعطى علاجاً تجريبياً ولو كان مرخصاً أو يدخل في بحث طبى أو تجربى؛ إلا بعد علم واضح وإن خطى منه إذا كان قادرًا ومؤهلاً لذلك، أو ياذن خطى من ولية إن لم يكن قادرًا على ذلك، أو من مجلس المراقبة المحلى للرعاية الصحية النفسية إن لم يكن قادرًا على ذلك ولم يكن له ولى.

٥- لا يعطى أي نوع من أنواع العلاج دون إذنه، فإن كان غير قادر على تقدير حاجته إلى العلاج بنفسه كان ذلك يلزمه. فإن كان غير قادر على تقدير حاجته إلى العلاج وليس له ولی أو تقدر الاتصال بولیه، فإنه يجوز إعطاء العلاج اللازم بموافقة طبیبين نفسیین مع إبلاغ مجلس المراقبة المحلي للرعاية الصحية النفسية.

٦- إعلامه إن كان قادراً أو إعلام وليه بالخدمات العلاجية المتوفرة في المنشأة العلاجية النفسية وكيفية الحصول عليها، ومتى يمكن أن تمنع عنه، ومصدر تغطية التكاليف.

٧- حمايته من المعاملة المهينة، أو الاستغلال المالي، أو الجسدي، أو الجنسي، أو غيرها، وألا يستخدم معه العقاب البدني أو المعنوي أو التهديد بهما مهما كان السبب.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمُتَّكِلُّ بِهَا الْعَرَبُونَ السِّعُودِيُّونَ
هُبُوكِ الْجَمِيعِ عَلَى مَوْلَانَ الْفَرَزَاعَ



الرقم :
التاريخ : / /
المرفات :

٨- المحافظة على حرية، وعدم تقييدها بعزله إلا عند الحاجة التي يقررها الطبيب المعالج ولمدة محددة، ويأكل الوسائل المقيدة لحرية، ويكون ذلك في ظروف إنسانية توضحها اللائحة.

٩- إتاحة الحرية له في الحركة داخل المنشأة العلاجية النفسية، وخارجها إذا كانت متوفقة مع المتطلبات العلاجية ومتطلبات السلامة.

١٠- احتفاظه - إذا كان قادراً على ذلك أو وليه إذا لم يكن قادراً - بما في حوزته من ممتلكات شخصية، وتصرفه فيها، وتمكينه من استعمال وسائل الاتصال وفق المتطلبات العلاجية، وبما لا يتعارض مع متطلبات السلامة.

١١- تمكينه من استقبال الزوار ضمن نظام الزيارة المعلن عنه في المنشأة العلاجية النفسية، ويمكن أن تمنع الزيارة أو يحد منها وفقاً للمتطلبات العلاجية، مع ضمان السبل الكفيلة بتواصل ذويه به ، وإطلاعهم على حالته وعلى خطنه العلاجية وتمكينهم من الاطمئنان عليه في جميع الأحوال، وذلك بحسب ما تحدده اللائحة.

١٢- يحق له - بعد التنسيق مع الطبيب المعالج - أن يرقى في المنشأة العلاجية النفسية أحد الرقة الشرعيين ، إذا رأى المريض أو ذووه ذلك؛ على أن تكون وفق ما جاء في الكتاب والسنة دون تجاوز ذلك بأي فعل.

١٣- المحافظة على سرية المعلومات الخاصة به، وعدم البوح بها أو إفشاءها إلا بناءً على طلب من مجلس المراقبة العام - أو المحلي - للرعاية الصحية النفسية، أو من جهات القضاء أو التحقيق مع بيان الغرض من الحصول على هذه المعلومات، أو للأغراض العلاجية أو وجود الخطورة الحتمية على نفسه أو على الآخرين.

١٤- تمكينه أو وليه من رفع أي شكوى ضد أي شخص أو جهة في المنشأة العلاجية النفسية إذا كان هناك سبب لذلك، دون أن يؤثر ذلك على مستوى الرعاية المقدمة إليه.

١٥- أن يقيم له وكيلًا شرعياً يدافع عن حقوقه داخل المنشأة العلاجية النفسية وخارجها.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمُتَّكِّلُونَ الْعَرَبُونَ السَّيِّدُونَ
هُبَّابُ الْجَبَرِ عَجَلِيُّسُ الْفَرَاءُ



الرقم :
التاريخ : / / ١٤٢٦
المرفات :

١٦- إخباره أو وليه عن دخوله الإلزامي في المنشأة العلاجية النفسية عند إصدار قرار الدخول الإلزامي، أو تجديده، وبلاغه كتابياً بسبب الدخول، وإخباره بالطرق التي يجب اتباعها إذا رغب في إلغاء قرار الدخول الإلزامي، وفقاً لما جاء في الفقرة (هـ) من المادة (الرابعة عشرة) من هذا النظام.

١٧- أ- إخباره أو وليه عن وضعه النظامي في المنشأة العلاجية النفسية عند إصدار قرار الدخول أو تجديده بلغة منهومة وبلاغهم كتابياً بجميع حقوقه بما في ذلك سبب الدخول والطرق التي يجب اتباعها إذا رغب الخروج.

ب- يجب على المنشأة العلاجية النفسية تعريف المريض النفسي المتلقى للعلاج داخل المنشأة العلاجية النفسية أو خارجها - أو وليه - بتلك الحقوق، وتسليمه صورة منها، وتلتزم المنشأة العلاجية النفسية بوضع نسخة من تلك الحقوق في أماكن ظاهرة داخل المنشأة العلاجية النفسية ليطلع عليها المرضى والزائرون.

المادة العاشرة: الدخول اختياري للعلاج:

يكون الدخول إلى المنشأة العلاجية النفسية للعلاج اختيارياً، وذلك بموافقة خطية من المريض النفسي إذا كان قادراً على اتخاذ القرار بنفسه - أو وليه - ويحق له الخروج متى أراد ذلك، إلا إذا انطبقت عليه شروط الدخول الإلزامي.

المادة الحادية عشرة: الدخول الإسعافي:

أ- للطبيب في أقسام الطوارئ أو الإسعاف في جميع المستشفيات؛ صلاحية إدخال المريض النفسي للإسعاف بصفة مؤقتة للملاحظة والعلاج إذا انطبقت عليه شروط الدخول الإلزامي الواردة في المادة (الثالثة عشرة) من هذا النظام، ما عدا الفقرة (٣) من تلك الشروط، مع التزام الطبيب بما يأتي:

١- لا تتجاوز مدة الدخول الإسعافي للمريض النفسي (الاثنتين وسبعين) ساعة من وقت معاینة الطبيب، ويُثبت ذلك في سجل المريض النفسي.



بيان الأحكام الجديدة

الرقم :
التاريخ : / /
المرفات :



المملكة العربية السعودية
بسم الله الرحمن الرحيم مجلس الوزراء

٢- إبلاغ إدارة المنشأة العلاجية النفسية التابع لها بنوع الدخول للمريض، وعلاجه وفق النموذج المخصص.

٣- إبلاغ المريض النفسي عن حالته الصحية ونوعية دخوله إذا كانت حالته تؤهله لذلك، أو إبلاغ وليه إذا كان غير ذلك.

ب- يحق للطبيب الذي قرر الدخول الإسعافي إلغاء قراره، ويحق للطبيب النفسي إلغاء قرار الدخول الإسعافي قبل انتهاء المدة المحددة في الفقرة (١) من هذه المادة بعد الكشف على ذلك المريض.

ج- بعد انتهاء المدة المحددة في الفقرة (١) من هذه المادة، يلغى الدخول الإسعافي للمريض النفسي تلقائياً ما لم تطبق عليه شروط الدخول الإلزامي المنصوص عليها في المادة (الثالثة عشرة) من هذا النظام.

المادة الثانية عشرة:

إذا لم يكن هناك طبيب نفسي مختص لتقدير حالة المريض النفسي أو أي طبيب آخر، فإنه يجوز لأي من الأخصائي النفسي أو الأخصائي الاجتماعي، أو المرشد النفسي، أو الممرض النفسي؛ التحفظ على المريض النفسي (الإلزامي) بصفة مؤقتة في المستشفى، وفقاً لما يأتي:

أ- لا تتجاوز مدة التحفظ الإلزامي المؤقت (ثمان ساعات) بحسب الشروط الآتية:

١- قيام دلائل واضحة على إصابة الشخص باضطراب نفسي شديد تمثل أعراضه خطراً عليه أو على الآخرين وقت معايشه، أو احتمالاً كبيراً له.

٢- عدم توافر الطبيب لمعاينة المريض النفسي عند اتخاذ قرار الدخول الإسعافي.

ب- على من يتخذ قرار التحفظ الإلزامي المؤقت إبلاغ الطبيب المناوب وإدارة المنشأة العلاجية النفسية عن حالة المريض النفسي وفق إجراءات توضحها اللائحة.

ج- تنتهي مدة التحفظ الإلزامي المؤقت بانتهاء المدة المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة، أو بحضور الطبيب لتقدير حالة المريض النفسي وتقرير ما يراه وفق أحكام هذا النظام.



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الرقم :
التاريخ : ١٤٢ / /
المرفات :



المُسَلَّكُ الْعَرَبِيُّ السُّعُودِيُّ
بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

المادة الثالثة عشرة: شروط الدخول الإلزامي للعلاج وإجراءاته:

لا يجوز إدخال أي شخص إلزامياً في المنشأة العلاجية النفسية إلا عند توافر جميع

الشروط الآتية:

١- قيام دلائل واضحة على إصابة الشخص باضطراب نفسي شديد تمثل أعراضه خطراً عليه أو على الآخرين وقت معاينته، أو احتمالاً كبيراً له.

٢- أن يكون دخول المريض النفسي إلى المنشأة العلاجية النفسية لازماً لشفائه من مرضه، أو تحسن حالته، أو إيقاف تدهورها.

٣- أن يعتمد خطياً ما ورد في الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة من قبل طبيبين نفسيين في نموذج توضح فيه الحالة المرضية والأسباب التي توجب الدخول الإلزامي لذلك المريض، ويوقعان ذلك النموذج.

المادة الرابعة عشرة: فترة الدخول الإلزامي:

أ- مدة الدخول الإلزامي (اثنتان وسبعون) ساعة، وإذا استمرت أسباببقاء المريض النفسي داخل المنشآة العلاجية النفسية وفق الشروط المنصوص عليها في المادة (الثالثة عشرة) من هذا النظام؛ جاز - بتقرير يعتمده طبيان نفسيان - تمديد مدة الدخول الإلزامي إلى مدة

أقصاها (ثلاثون) يوماً، على أن توضح في التقرير أسباب التمديد.

ب- يجوز - وفق نموذج مفصل عن الحالة يعتمده طبيان نفسيان - تمديد مدة الدخول الإلزامي المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، وذلك لاستكمال تقويم المريض النفسي وعلاجه لمدة لا تتجاوز (تسعين) يوماً.

ج- إذا طلبت حالة المريض النفسي بقاء في المنشأة العلاجية النفسية مدة أكثر من المدة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة، فيجوز تمديدها - بما لا يتجاوز (مائة وثمانين) يوماً - بناء على تقرير مفصل عن الحالة موضحة فيه أسباب التمديد، وموقع من طبيبين نفسيين، مع الرفع بذلك إلى مجلس المراقبة المحلي للرعاية الصحية النفسية؛



ٰشَارِقَةِ الْمُتَّحِدَةِ اِمَارَاتٍ

الْمُمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ

هُبُطُ الْمُجَاهِدِ بِمَجْلِسِ الْوَزَارَةِ



الرقم :
التاريخ : ١٤ / /
المرفات :

للنظر فيه لاعتماده، أو تعديله، أو إلغائه، ويكون ذلك قبل وقت كافٍ من نهاية المدة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة.

د - في جميع الأحوال التي يقرر فيها الطبيبان النفسيان دخول المريض النفسي إلزامياً أو تمديد دخوله، يجب عليهما فوراً إبلاغ إدارة المنشأة العلاجية النفسية وفق النموذج المخصص لذلك.

ـ هـ - يجوز للمريض النفسي التظلم من قرار الدخول الإلزامي، أو من تمديده، أمام مجلس المراقبة المحلي للرعاية الصحية النفسية، بالكتابة، أو الاتصال، أو عن طريق وليه، أو وكيله الشرعي، وتتحدد اللائحة إجراءات التظلم.

ـ وـ - ينتهي الدخول الإلزامي في أي وقت متى انتفت أسبابه، ولو لم تنته المدد المنصوص عليها في هذه المادة.

المادة الخامسة عشرة: التقويم بأمر من جهات القضاء أو التحقيق:

أـ - يحدد وزير الصحة المنشآت العلاجية النفسية الحكومية التي تجري تقويم الحالة النفسية للم المشتبه بأن لديه مرضًا نفسياً أو تخلفاً عقلياً، بناءً على طلب جهات القضاء أو جهات التحقيق بحسب الحاجة. ويشكل الوزير في هذه المنشآت لجاناً طبية جنائية نفسية، تتكون كل منها من ثلاثة أطباء - على الأقل - من استشاريي الطب النفسي السعوديين ما أمكن ذلك، وينص في التشكيل على الأعضاء الاحتياطيين بنفس الدرجة، ويعين سكرتير للجنة، وتتحدد مكافآت أعضائها، وتوضع اللائحة إجراءات عملها، ويعاد تشكيلها كل (ثلاث) سنوات، وتعتمد تقاريرها من المنشأة العلاجية النفسية.

ـ بـ - إذا ورد إلى المنشأة العلاجية النفسية المحددة في الفقرة (أ) من هذه المادة طلب من الجهات القضائية، أو جهات التحقيق، بإجراء تقويم لحالة الشخص المتهم بارتكاب جريمة المشتبه في أن لديه مرضًا نفسياً أو تخلفاً عقلياً؛ فإن التقويم يكون وفقاً لما يأتي:



بيان الخاتمة

الرقم :
التاريخ : / /
المرفات :



المُسَلِّكُ الْعَرَبِيُّ لِلْمُسَعُودِيَّةِ
هُبَّةٌ لِلْجَهْنَمِ بِإِعْلَانِ الْوَزَاعِ

١- تقوم حالة الشخص المتهم بارتكاب جريمة المشتبه في أن لديه اضطراباً نفسياً أو تخلفاً عقلياً من خلال تقرير مفصل تعتمده اللجنة المشار إليها في الفقرة (٢) من هذه المادة، يشتمل على حالة ذلك المتهم النفسية وقت ارتكاب الجريمة، وحالته النفسية وقت التقويم، ومدى تحمله المسؤولية الجنائية، والخطوة العلاجية المقترحة.

٢- يلزم الشخص المتهم بارتكاب جريمة المشتبه في أن لديه مرضًا نفسياً أو تخلفاً عقلياً بالبقاء في المنشأة العلاجية النفسية لإتمام التقويم وكتابة التقرير، مع منع خروجه ولو بكفالة، إلا بأمر من الجهة التي طلبت التقويم.

٣- يدخل الشخص المتهم بارتكاب جريمة المشتبه في أن لديه مرضًا نفسياً أو تخلفاً عقلياً إلى المنشأة العلاجية النفسية المحددة في الفقرة (٢) من هذه المادة في مدة لا تزيد على (سبعة) أيام من تاريخ طلب جهات القضاء أو التحقيق.

٤- تقوم حالة الشخص المتهم بارتكاب جريمة المشتبه في أن لديه مرضًا نفسياً أو تخلفاً عقلياً في مدة لا تتجاوز (ثلاثين) يوماً قابلة للتجديد، بناءً على طلب اللجنة المشار إليها في الفقرة (٢) من هذه المادة وموافقة من طلب إجراء التقويم بحسب الأحوال (القاضي، أو عضو هيئة التحقيق والإدعاء العام المختص)، ويرسل التقويم إلى الجهة التي طلبت خلال هذه المدة، ويجوز تمديدها بما لا يتجاوز (سعين) يوماً، وإذا طلب تقويم الحالة مدة أكثر من ذلك؛ فيجوز تمديدها بما لا يتجاوز (سعين) يوماً أخرى مع إحاطة مجلس المراقبة المحلي بذلك، وفي جميع الأحوال لا يكون التمديد إلا بعد موافقة الجهة التي طلبت التقويم.

ج- تخصص داخل المنشآت العلاجية النفسية المحددة في الفقرة (٢) من هذه المادة أقسام خاصة لعلاج المرضى النفسيين المحكوم عليهم والمتهمين، وتكون الخدمة الطبية من مسؤولية المنشأة العلاجية النفسية، وتكون الحماية الأمنية فيها من مسؤولية الجهات الأمنية.

د- تنظم اللائحة آلية التنسيق بين الجهات القضائية وجهات التحقيق والجهات الأمنية والمنشآت العلاجية النفسية، وفقاً لاحكام هذا النظام ونظام الإجراءات الجزائية.



بيان الخاتمة

الرقم :
التاريخ : / / ١٤٢٤
المرفات :



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء مجلس الوزراء

المادة السادسة عشرة: التزامات المنشأة العلاجية النفسية عند إجراء الدخول الإلزامي:

يجب أن تلتزم المنشأة العلاجية النفسية بما يأتي:

١- التأكد من توافر شروط وإجراءات الدخول الإلزامي للعلاج المنصوص عليها في المادتين

(الثالثة عشرة) و(الرابعة عشرة) من هذا النظام.

٢- إبلاغ مجلس المراقبة المحلي للرعاية الصحية بأسماء الداخلين فيها للعلاج

الإلزامي خلال (ثمان وأربعين) ساعة عمل من دخولهم.

٣- أن يكون لديها سجل يدون فيه اسم كل مريض، ولقبه، وسنّه، وجنسيته، والأوصاف

المميزة له، ورقم هويته، وتاريخها، وتاريخ الدخول والخروج، واسم من أحضره

- إن وجد - وجميع المعلومات الازمة.

٤- السماح لأعضاء مجلس المراقبة (العام والمحلّي) للرعاية الصحية النفسية وممثليهم

واللجان المشكلة من قبلهم بمزاولة مهامهم الرقابية المنصوص عليها في هذا النظام في

جميع أقسام المنشآت العلاجية.

المادة السابعة عشرة: الرعاية العلاجية الإلزامية:

أ- يتطلب تطبيق الرعاية العلاجية الإلزامية أن يكون الشخص مصاباً باضطراب نفسي، ويحتاج إلى الرعاية العلاجية، وذلك بقرار يعتمد طبيان نفسيان موضحة فيه أسباب فرض

الرعاية العلاجية الإلزامية والخطة العلاجية الازمة.

ب- يجب فرض الرعاية العلاجية الإلزامية التي تستوجبها الحالة الصحية للمريض النفسي دون إرادته ومن غير دخوله المنشأة العلاجية النفسية، وذلك في العيادات الخارجية أو في محل إقامته، مع إبلاغ مجلس المراقبة المحلي بذلك خلال (ثمان وأربعين) ساعة عمل من تقرير فرض الرعاية العلاجية الإلزامية.

ج- إذا لم ينتظم المريض النفسي وفق برنامج الرعاية العلاجية الإلزامية، يجوز للمنشأة العلاجية النفسية أن تطلب من مجلس المراقبة المحلي للرعاية الصحية النفسية اتخاذ الإجراء المناسب في شأن ما يلزم لتطبيق الرعاية العلاجية الإلزامية على المريض.



بيان الأحكام المعمول بها

الرقم :
التاريخ : / / ١٤٢٦
الموقعات :



المجلس الأعلى للمراقبة المختصة
لهمزة والذاء والراء مجلس العلاج

د- يلزم لتطبيق الرعاية العلاجية الإلزامية (في محل إقامة المريض النفسي وتحت إشراف أخصائي الطب النفسي) التزام المريض النفسي أو وليه - بحسب الحال - بالتعليمات التي يقررها الفريق العلاجي.

هـ - إذا امتنع المريض النفسي عن تلقيه الرعاية العلاجية الإلزامية، يعيد النظر في حالته طبيباً نفسياً، فإذا انطبقت عليه الشروط المنصوص عليها في المادة (الثالثة عشرة) من هذا النظام، فيعدان تقريراً مفصلاً عن حالته ويوقعانه؛ ليدخل ذلك المريض إلى المنشأة العلاجية النفسية إلزاماً مع إبلاغ مجلس المراقبة المحلي بذلك.

و- تنظم اللائحة إجراءات طلب المريض النفسي المتلقى للرعاية العلاجية الإلزامية تحويل علاجه إلى منشأة أخرى.

ز- تكون الرعاية العلاجية الإلزامية لمدة لا تتجاوز (مائة وثمانين) يوماً قابلة للتمديد أو التجديد بحسب حاجة المريض النفسي إلى ذلك.

ح- للمريض أو وليه أو وكيله الشرعي الحق في الاعتراض على قرار الرعاية العلاجية الإلزامية في أي وقت، وفقاً لأحكام هذا النظام، أمام مجلس المراقبة المحلي للرعاية الصحية النفسية أو مجلس المراقبة العام للرعاية الصحية النفسية، وذلك بحسب الأحوال.

ط - يجوز أن يطلب المريض النفسي، أو وليه، أو وكيله الشرعي - كتابة - إنهاء الرعاية العلاجية الإلزامية. ويجب على المنشأة العلاجية النفسية الرد على هذا الطلب خلال (سبعة) أيام من تاريخ تسلمه. فإن رأت استمرار الرعاية، جاز للمريض النفسي، أو وليه، أو وكيله الشرعي؛ الاعتراض على ذلك أمام مجلس المراقبة المحلي للرعاية الصحية النفسية.

ي- يجوز إنهاء الرعاية العلاجية الإلزامية في الحالات الآتية:

١- إذا قرر ذلك الطبيب النفسي الذي يعالجه، على أن يبلغ مجلس المراقبة المحلي للرعاية الصحية النفسية بذلك، مع تقرير يوضح حالة المريض وأسباب ذلك.

٢- إذا انقضت المدة المحددة ولم تجدد أو تمدد.

٣- إذا رأى ذلك مجلس المراقبة المحلي للرعاية الصحية النفسية.



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الرقم :
التاريخ : / / ١٤٢٦
المرفات :



الْمُسَلَّكُ الْعَرَبِيُّ لِلصَّاغَةِ
بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

المادة الثامنة عشرة: تسجيل التدخل العلاجي:

يلتزم أعضاء الفريق الطبي العلاجي بأن يسجلوا في ملف المريض النفسي كل تدخل علاجي يقوم به أي منهم، بما في ذلك العلاج بالصدمات الكهربائية وإجراءاته، وذلك وفقاً لما توضحت اللائحة.

المادة التاسعة عشرة:

إذا تقرر احتياج المريض النفسي إلى العلاج بالصدمات الكهربائية، تعين الحصول على موافقته - أو وليه - الكتابية الصريحة المبنية على إرادة حرة، بعد إحياطه علمأً بطبيعة العلاج بالصدمات الكهربائية، والغرض منه، وأثاره الجانبية. والبدائل العلاجية المتاحة. وتوضح اللائحة الإجراءات الالزمة لاستخدام العلاج بالصدمات الكهربائية.

المادة العشرون: اللجنة الطبية الفنية داخل المنشأة العلاجية النفسية:

تشكل لجنة طبية فنية داخل كل منشأة علاجية نفسية معدة للتنويم من ثلاثة أطباء نفسيين أحدهم - على الأقل - استشاري؛ للتعامل مع الحالات التي تعيق تطبيق الخطة العلاجية الالزمة للمريض، مع إحاطة مجلس المراقبة المحلي بما يتم في هذا الشأن. وتوضح اللائحة التفاصيل الالزمة لذلك.

المادة الحادية والعشرون: لجنة رعاية حقوق المرضى النفسيين في المنشآة العلاجية النفسية:
تكون بقرار من مدير الشؤون الصحية في المنطقة لجنة لرعاية حقوق المرضى النفسيين في كل منشأة علاجية نفسية معدة للتنويم، على النحو الآتي:

- ١- أحد أعضاء الجمعيات الأهلية المهتمة بحقوق المرضى
- ٢- مدير المنشأة العلاجية النفسية أو نائبه
- ٣- أخصائي اجتماعي في المنشأة العلاجية النفسية
- ٤- أحد أهالي المرضى



بيان اللجان التخصصية

الرقم :
التاريخ : / /
المرفات :



المَسْكِنُ لِلْأَخْرَجِ الْمُتَعَذِّثِ
بِهِ سَعْيُ الْمُجَاهِدِ مِنْ جَانِبِهِ
هُوَ الْمَحْكُومُ بِالْمُؤْمِنِيْنَ الْمُرَاجِعِ

وتختص هذه اللجنة بتعريف المرض بحقوقهم المنصوص عليها في هذا النظام، ودعایتها، من خلال تلقي الشكاوى التي يقدمونها هم أو ذوهم، والسعى إلى حلها. ولهذه اللجنة رفع الشكاوى إلى مجلس المراقبة المحلي أو الجهات المختصة.

المادة الثانية والعشرون:

يجب على الطبيب المعالج - عند عدم توافر سرير للمريض الذي تستدعي حاليه التنويم في المنشأة العلاجية النفسية - إبلاغ إدارة المنشأة العلاجية النفسية بذلك؛ لتقوم بإبلاغ مدير عام الشؤون الصحية في المنطقة لتوفير ما يلزم لذلك المريض.

المادة الثالثة والعشرون:

إذا تبين للفرق العلاجي أن المريض النفسي ليس من مصلحته العودة إلى المنزل الذي أتى منه أو لا يتواجد له مأوى، فيحال إلى إحدى دور رعاية ناقبي الأمراض النفسية بحسب سنه وجنسيه، وظروفه النفسية والاجتماعية، وذلك بعد موافقة مجلس المراقبة المحلي للرعاية الصحية النفسية.

المادة الرابعة والعشرون:

إذا هرب من المنشأة العلاجية النفسية أحد المرضى المنومين فيها إلزامياً، أو لم يعد من الإجازة الطبية التي منحتها إيهام المنشأة العلاجية النفسية؛ فعلى إدارة المنشأة العلاجية النفسية التنسيق مع الجهات الأمنية لإعادته إليها.

المادة الخامسة والعشرون: العقوبات :

أ- مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد تنص عليها أنظمة أخرى، يعاقب كل من يخالف أحكام هذا النظام بأي من العقوبات الآتية:

- السجن بما لا يزيد على سنتين وغرامة مالية لا تزيد على مائتي ألف ريال، أو يأخذ هاتين العقوبتين؛ لكل ممارس في المنشأة العلاجية النفسية ثبت عمداً في تقريره ما يخالف الواقع في شأن الحالة النفسية لشخص ما بقصد إدخاله المستشفى أو إخراجه منه، وكل من حجز أو تسبب في حجز أحد الأشخاص بصفته مصاباً بأحد



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الْمُتَّكِّهُ لِلْعَرْبِ وَالْمُسْجُودُ إِلَيْهِ
هٗيَّاهُ الْبَرَاءَةُ بِهِجَّاسِ الْوَزَاعِ



الرقم :
التاريخ : / / ١٤٥٤
المرفات :

الأمراض النفسية في غير الأمكنة والاحوال المنصوص عليها في هذا النظام. ويجوز للقاضي رفع عقوبة السجن عن الحد الأعلى إذا ثبت أن المجنى عليه قد احتجز لمدة أكثر من (ستين) وبما لا يتجاوز المدة التي احتجز فيها المجنى عليه.

٢- السجن مدة لا تتجاوز سنة وغرامة مالية لا تزيد على (خمسة وعشرين) ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ لكل من كان مكلفاً بحراسة مريض نفسي أو علاجه أو ترميمه فأسوء معاملته، أو أهمله بطريقة من شأنها أن تحدث له ألمًا أو أضراراً، أو خالف حكم الفقرة (٤) من المادة (الحادية عشرة) من هذا النظام. وإذا ترتب على سوء المعاملة مرض أو إصابة في جسم المريض النفسي، تكون العقوبة السجن مدة لا تتجاوز (ثلاث) سنوات.

٣- السجن مدة لا تتجاوز (ستة) أشهر وغرامة مالية لا تزيد على (خمسين) ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ لكل من مكن شخصاً خاصعاً لإجراءات الدخول أو العلاج الإلزامي داخل المنشأة العلاجية النفسية من الهرب أو ساعده على ذلك، وكل من رفض إعطاء معلومات تحتاج إليها مجالس المراقبة أو مفتشوها في أداء مهماتهم، وكل من حال دون إجراء التفتيش المخول لمجالس المراقبة طبقاً لهذا النظام، وكل من بلغ إحدى الجهات المختصة كذباً مع سوء القصد في حق شخص ما بأنه مصاب بمرض نفسي.

٤- السجن مدة لا تتجاوز (ثلاثة) أشهر وغرامة مالية لا تزيد على (خمسين) ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ لكل من أفشى أسرار مريض نفسي بالمخالفة لاحكام هذا النظام.

٥- غرامة مالية لا تتجاوز (خمسين) ألف ريال لكل من أخل بأي مما ورد في الفقرات (١، ٢، ٣) والفقرات (٥ - ١٧) من المادة (الحادية عشرة) والفقرتين (٢/أ) و(٣/أ) من المادة (الحادية عشرة) والفقرة (ب) من المادة (الثانية عشرة) والمادة (السادسة عشرة)، والمادة (العشرين) من هذا النظام.





بـ- لا يحول تطبيق العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام دون رفع الدعوى التأديبية أو رفع الدعوى الخاصة من المجنى عليه.

المادة السادسة والعشرون:

أ- تقوم هيئة التحقيق والادعاء العام بالتحقيق والادعاء العام أمام الجهات القضائية في المخالفات المنصوص عليها في المادة (الخامسة والعشرين) من هذا النظام.

ب - تتولى المحكمة المختصة تطبيق العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام.

المادة السابعة والعشرون:

يكون للموظفين الذين يعينهم وزير الصحة لضبط المخالفات المنصوص عليها في هذا النظام صفة رجال الضبط الجنائي المنصوص عليهم في نظام الإجراءات الجزائية.

المادة الثامنة والعشرون:

ينظم وزير الصحة - بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة - ما يأتي:

أ- الإجراءات والضوابط التي تهدف إلى تعزيز الرعاية الصحية النفسية والوقاية من الاضطرابات النفسية في المجتمع.

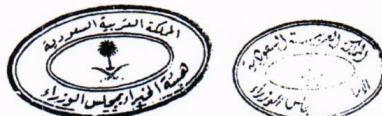
بـ- قواعد واحراءات ممارسة الطب النفسي في منشآت العلاج النفسي:

المادة التاسعة والعشرون:

يصدر وزير الصحة اللائحة التنفيذية لهذا النظام خلال (تسعين) يوماً من تاريخ صدوره ويعمل بها من تاريخ نفاذة.

المادة الثالثة:

يُعمل بهذا النظام بعد (تسعين) يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بيان مرفقات

الْمُهَمَّةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ

الله يوحده